معالم ومؤشرات الدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٥ ، وانبثاق الحركة الاحتجاجية

الباحث

علي فائز جساب

aliakatib617@gmail.com

جامعة الكوفة ـ كلية العلوم السياسية

الأستاذ المساعد الدكتور

اياد حسين خلف العنبر

Signs and Indicators of the Fragile State in Iraq after 2005 and Emergence of the Protest Movement

Researcher

Ali Fa'iz Jassab

University of Kufa - College of political science

Assist. Prof. Dr.

Iyad Hussein Khalaf al-Anber

الملخص:-

على الرغم من مرور ما يقارب ثلاثة عقود للانتقال الديمقراطي في العراق، الا إنه ما زال يعاني من هشاشة في بنيته السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب التشريعات المتناقضة والتي جاءت على وجه السرعة، والشروع بالعملية الانتخابية وكتابة الدستور قبل بناء الهوية والمؤسسات، هذا فضلًا عن دور القوى والحركات السياسية التي حولت العمل السياسي إلى صراع وتقاتل على السلطة وغياب مشروع بناء الدولة، كل هذا ساهم في أن يكون العراق دولة هشة ذات بنية تقليدية غير مرنة، الأمر الذي استدعى ردود أفعال كثيرة أهمها انبثاق الحركة الاحتجاجية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة، الاحتجاجات، بنية، أزمة، هشاشة.

Abstract:-

Despite that nearly three decades passed on democratic transition in Iraq, it still suffers from a fragile political and social structure due to the contradictory legislations that came quickly, and starting the electoral process and writing the constitution before building the identity and institutions, as well as the role of the forces and political movements which turned political action into a struggle and fight for power as well as the absence of a state-building project , all these contributed to the fact that Iraq remains a fragile state with an inflexible traditional structure which caused many reactions, the more important of which was the immergence of the protest movements.

Key words: failed state, protests, structure, crisis, fragility.

المقدمة:

من المعروف إنَّ الاحتجاجات التي انطلقت في العراق كانت قد تركت أثراً في العراق على بنية النظام السياسي بعد عام ٢٠١١، إذ كان لحركة الاحتجاج، آثار كبيرة تتمثل ببزوغ الهوية الوطنية وافول الطائفية، واسست لما يمكن تسميته بسياسة الشارع، وأصبحت هناك ثقافة مساهمة، ورقابة شعبية على النظام والسلوك السياسي للقوى والأحزاب الحاكمة، تزامن كل ذلك مع يراه علماء الاجتماع من صعود جيل جديد منعتق من الأيديولوجيات السابقة، ولديه ثقافة سياسية قوامها المساءلة والاعتراض وتقديس الكرامة الفردية والبحث عن الهوية الوطنية.

ولكون الاحتجاجات تمثل مختبراً، لفحص شرعية النظام السياسي وطبيعة بنيته، ومدى رضا المحكومين عنه، فقد اثبتت الاحتجاج والتي تمثلت في خمس موجات، كان أخرها احتجاجات تشرين ٢٠١٩، أنَّ ثمة خللًا كبيراً في شرعية وبنية النظام، والتي تخللها القصور والتشوه والعجز عن الفاعلية، بسبب تبني المحاصصة كألية لتوزيع المناصب، فضلًا عن الثغرات والمشاكل في النصوص الدستورية التي عجزت عن خلق بنية مؤسساتية راسخة، وبلورة هوية وطنية جامعة.

أولًا: إشكالية البحث: هل أن النظام السياسي في العراق يتسم بالهشاشة وتنطبق عليه معايير الدولة الفاشلة، وما علاقة هشاشة النظام بانبثاق الحركة الاحتجاجية.

ثانيًا: فرضية البحث: تفرض الدراسة، هشاشة وفشل بنية النظام السياسي العاجزة عن الفاعلية وإتاحة المشاركة، الامر الذي جعل العملية السياسية مهددة بالانهيار في أي وقت، الأمر الذي ساهم بانبثاق الحركة الاحتجاجية.

ثالثًا: منهجية البحث: من أجل الإحاطة بموضوع البحث، فقد استخدم المنهج الاستقرائي، ، واعتمد البحث ايضًا على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار البحث وسيلة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها من خلال جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة البحثية واخضاعها إلى الدراسة الدقيقة.

رابعًا: هيكلية البحث: من أجل الإحاطة بموضوع البحث فقد تكون من مبحث واحد بعنوان معالم ومؤشرات الدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٥، وانبثاق الحركة الاحتجاجية.

وقسم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: معالم ومؤشرات الدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٥. المطلب الثاني: انبثاق الحركة الاحتجاجية.

المطلب الأول: مؤشرات الدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٥

أولًا: مؤشر الدول الهشة:

يعرف مؤشر الدول الهشة (FSI) على أنه تصنيف سنوي، يشمل ١٧٢ دولة، استناداً على الضغوط المختلفة التي تواجهها وتساهم في هشاشتها، وعلى الرغم من وجود تعريف متفق عليه للدولة الهشة، لكونه ذو وصف معياري هيكلي، ينطبق على الدول التي تفتقر إلى الإرادة السياسية، والعجز عن توفير الوظائف والخدمات، وفيها تبرز الجماعات الخارجة عن القانون وتتسم بضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتصدع شرعيتها، فضلًا عن غياب الهوية الوطنية وتنامي الولاءات ما قبل الدولة [١].

وربما من أوضح التعاريف وأكثرها تفصيلًا للدولة الهشة هو تعريف المجلس الأوربي (European oun cil) "هي الدولة ذات الهياكل الضعيفة أو الفاشلة التي انهار فيها العقد الاجتماعي؛ بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الانسان، والحريات الأساسية، وتوفير الامن والأمان لسكانها، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعدالة في توزيع الموارد وإتاحة فرصة الوصول للسلطة"[٢].

ولهذا المؤشر أهمية كبيرة كونه يرتبط بسمعة النظام السياسي عالمياً، وينبأ بالتداعيات التي تتمخض عن هشاشة النظام السياسي، واوضاعه العامة وتم اعتماد هذا المؤشر عام ٢٠١٤، بعد ان كان يأخذ اسم مؤشر الدولة الفاشلة، وهكذا بقي هذا المؤشر فعالًا منذ عام ٢٠٠٥ والى يومنا هذا، ويعد صندوق السلام الأمريكي (Fund For Peace) وبالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية) (فورين بوليسي) (Foreign Policy)هما المسولان عن هذا المؤشر[٣].

ويرصد المؤشر هشاشة الدولة وفق مقياس رقمي من (صفر إلى عشرة) على أثني عشر مؤشر قطاعي مستخلص من أكثر من ١٠٠ مؤشر فرعي معتمدة على وثائق وتقارير ودراسات بالاستناد إلى مجموعة من المعايير، تقيس هذه المؤشرات درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي ينعكس في أداء وظائفها

الأساسية، وتتراوح درجة المؤشر بين (صفر) وهي الأكثر استقراراً و(١٢٠) الأكثر هشاشة، وتُصنف هذه المؤشرات في خمس مجموعات موزعة على النحو الاتي[٤]:

١- المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في (الضغوط الديموغرافية، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين، الانتقام، هجرة الادمغة.).

٢- المؤشرات السياسية والعسكرية: وتمثل في (تجريم أو نزع شرعية الدولة، التدهور التدريجي للخدمات العامة، الانتهاك الواسع لحقوق الانسان، الأجهزة الامنية تظهر كدولة داخل دولة، صعود النخب المنقسمة، تدخل الدول الأجنبية بالدولة).

٣- المؤشرات الاقتصادية وتتمثل في: (التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، التدهور الاقتصادي).

الشكل رقم (١)

سمات الدولة الهشة

* الرسم من اعداد الباحث، وفقًا لسمات الدولة الهشة ومؤشراتها.

ثانيًا: موقع العراق في مؤشر الهشاشة

على الرغم مما يقارب عقد ونصف على الانتقال الديمقراطي في العراق إلاّ أنه ما زال يعاني من حالة الفوضى والاضراب السياسي والاجتماعي، والانفلات الأمني وانتشار العصابات وبعد أن عرفنا سمات وخصائص الدولة الهشة، فليس غريبًا أن يبقى العراق

يحتل المراكز المتقدمة في الهشاشة[٥].

وفيما يلي ترتيب العراق في مؤشر الدول الهشة من عام (٢٠٠٥ إلى ٢٠٢١) وذلك وفق الجدل الآتي:

الجدول رقم (١)

ترتيب العراق في مؤشر الدول الهشة من عام (٢٠٠٥ إلى ٢٠٢١)

السنة	الترتيب العالمي	نتيجة المؤشر (الدرجة من ١٢٠)	التصنيف (وضع الدولة)
٢٠٠٥	٤	١٦٣.٢	انذار عالي جدًا
٢٠٠٦	٤	١٠٩.٠	انذار عالي
٢٠٠٧	٢	١١١.٤	انذار عالي
٢٠٠٨	٥	١١٠.٦	انذار عالي
٢٠٠٩	٦	١٠٨.٦	انذار عالي
٢٠١٠	٧	١٠٧.٣	انذار عالي
٢٠١١	٩	١٠٤.٨	انذار عالي
٢٠١٢	٩	١٠٤.٣	انذار عالي
٢٠١٣	١١	١٠٣.٩	انذار عالي
٢٠١٤	١٣	١٠٢.٢	انذار عالي
٢٠١٥	١١	١٠٤.٤	انذار عالي
٢٠١٦	١١	١٠٤.٧	انذار عالي
٢٠١٧	١٠	١٠٥.٤	انذار عالي
٢٠١٨	١١	١٠٢.٢	انذار عالي
٢٠١٩	١٣	٩٩.١	انذار
٢٠٢٠	١٧	٩٥.٩	انذار
٢٠٢١	٢٠	٩٦.٢	انذار

*** الجدول من اعداد الباحث، بالاعتماد على THE FUND FOR PEACE FPP, FRAGILE STATES INDEX, Washington, D.C اعداد مختلفة ومتاحة عبر الرابط: https://fragilestatesindex.org/ ١٦/٠٥/٢٠٢٢.**

ثالثًا: تداعيات مؤشر الهشاشة في العراق:

١- يبين تمركز العراق متقدمًا في مؤشر الدولة الهشة وبنسب متقاربة أن الهشاشة التي يعانيها بسبب بنية النظام التقليدية غير المرنة، القائمة على الدين والمذهب والقومية والعشيرة كيانات ما قبل الدولة، والتي تجعل النظام يصاب بالشلل في مستوى الفاعلية واحتواء الازمات وعجزه في بسط نفوذه بسبب ضعف مؤسسات الدولة فالنواة التي تشكل منها هذا النظام قائمة على أساس المحاصصة، والاستمرار في هذا النظام وفي ظل بنيته الهشة سوف ينعكس على المجتمع فهو مخير بين الاستجابة

لقوى التغيير أو التفكك[٦] إذ "أن بنية النظام السياسي باتت عاجزة عن احتواء التناقضات بين الأطراف السياسية من جهة، وعاجزة تماما عن الاستجابة إلى متطلبات الجمهور، من جهة أخرى[٧].

ومن خلال المؤشر ايضًا، يتبين تصدع شرعية النظام السياسي إذ ان القوى والأحزاب السياسية تستمد شرعيتها من أنماط تقليدية على أساس القبلية والطائفية أو الرمزية المستمدة من قوة حضور الرمز الديني أو الوطني في وجدان الناس، وما يؤشر على ذلك هو تلاشي المشاركة السياسية وانعدام ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية والتي جاءت في اخر دورتين بنسب متدنية وحادة إذ وصلت نسبة المشاركة انتخابات ٢٠١٨ إلى (٤٤.٥٪) وفي انتخابات ٢٠٢١ وصلت إلى (٤١٪)[٨] هذا فضلًا عن الحركات الاحتجاجية التي قسمت إلى خمسة موجات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، والتي وجهت بقمع مفرط.

٢- ومن تداعيات هشاشة الدولة العراقية هو انخفاض مكانتها الدولية، وضعف حضورها السياسي والدبلوماسي [٩] وعجز الدولة في السيطرة على قراراتها السياسي وذلك بسبب وجود الفصائل المسلحة إذ يضم العراق اكثر من مائة فصيل مسلح: ٦٦ فصيلًا شيعيًا و٤٣ فصيلًا سنيًا، و٦ فصائل مسيحية، وفصيلان تركمانيان وفصيلان للشبك، فضلًا عن الفصائل المسلحة الموجودة في إقليم كردستان [١٠].

بالإضافة إلى القوى والأحزاب السياسية التي تأخذ اجندتها وأوامرها من وراء الحدود، إذ " يتضح دور التدخلات الإقليمية والدولية، في شؤون العراق لاسيما في قضية تشكيل الحكومة، واي قرار مصيري في شؤون الاستراتيجية العراقية، إذ لا تسمح القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة... بوجود كيانات سياسية ذات اغلبية مخالفة لمصالحها تكون الأساس في اختيار رئيس الحكومة وتركيبتها [١١].

٣- كما يشير المؤشر إلى استقرار الأمن على الدرجة العاشرة، مما يستدعي عدم إمكانية تحقيق الطمأنينة لدى المواطن الذي يهدد من جهات شتى، وذلك جراء عمليات الاغتيال والاختطاف المنهجة، ضد شخصيات اجتماعية وإعلامية وفنية، فضلا عن الناشطين والمحتجين، فغالبًا ما تلجأ الحكومة إلى تسجيل هذه الانتهاكات ضد مجهول الامر الذي انسحب على مؤشر الهجرة وهجرة العقول

خارج البلاد، مما هدد العراق وجعله بلد خالٍ من الكفاءات وأصحاب المواهب [١٢]. ولعل أكثر ما يثبت هذه الحقيقة هو القتل الجماعي الذي مورس ضد المحتجين والصحفيين، إذ بحسب منظمة (مراسلون بلا حدود) في مؤشرها السنوي لعام ٢٠٢٢ الخاص بحرية الصحافة أحتل العراق المركز ١٧٢ من اصل ١٨٠ دولة بعد ان احتل المركز ١٦٣ في عام ٢٠٢١، وبذلك صنف كأسوأ دول المنطقة العربية على مؤشر حرية الصحافة [١٣] وقالت المنظمة فيما يخص حالة العراق: " شهدت السنوات الأخيرة مقتل العديد من الصحفيين على أيدي جماعات مسلحة، من تنظيمات جهادية أو مليشيات مقاتلة.

وتمر هذه الاغتيالات دون أي عقاب، علماً أن التحقيقات النادرة التي تُفتح بشأنها لا تؤدي إلى أية نتائج مجدية. كما أن عمليات الاختطاف والتهديد بالقتل أصبحت أسلوباً شائعاً أيضاً لترهيب الصحفيين وإسكاتهم. وإذا كان هذا التخويف يقتصر حتى عهد قريب على صحفيين مؤثرين معروفين، فقد بات اليوم يستهدف أيضاً حتى الفاعلين الإعلاميين المغمورين"[١٤] أما عمليات قتل واغتيال المحتجين فبحسب إحصائية المركز (الأورو متوسطي) لحقوق الانسان في تقريره الذي انجزه حول العراق والذي حمل عنوان (العراق انتهاكات بلا رادع) يبين فيه احصائيات قتلى وجرحى ومعتقلي الاحتجاجات للمدة ١تشرين الأول/ أكتوبر إلى ١حزيران/ يونيو وذلك وفق الجدول الاتي[١٥]:

الجدول رقم (٢)

احصائية قتلى وجرحى ومعتقلي الاحتجاجات في عام ٢٠١٩، للمدة ١تشرين الأول/ (إكتوبر) إلى ١حزيران(يونيو)

المحافظة	الجرحى	القتلى	المعتقلين
بغداد	١٩.٤١٣	٤٢٠	١.١٨٠
ذي قار	١.٨٧٨	١١٤	٤٣١
البصرة	١.٢٥٩	٥٩	٣٢٤
النجف	٥٨٧	٤٨	١٢٢
ميسان	٢٣٤	٢٧	١١
الديوانية	٤٢٢	٢٤	١٣٢
كربلاء	١.١٠٢	١٥	٣٢٥
بابل	٢٣٤	١١	١٣٠
واسط	٥٢٩	٥	١٤٢
المثنى	٣٢٣	١	١٢
ديالى	٣	٣	١٣

الانبار	-	-	٤
صلاح الدين	-	-	١
المجموع	٢٥.٩٨٤	٧٣٧	٢.٨٢٧

* الجدول من اعداد الباحث، بالاعتماد على، مركز الاورومتوسطي لحقوق الانسان (العراق انتهاكات بلا رادع) متاح عبر الرابط:
https://euromedmonitor.org/ar/article/3911/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82..-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9
١٧/٠٥/٢٠٢٢.

٤- على مدى أكثر من عقدين، لم ينخفض مستوى العراق في مؤشرات الدولة الهشة، وكان دائمًا في حالة انذار، ومن الواضح أنه يستمر على هذا المستوى خلال الأعوام القادمة، وذلك لكونه يعاني من أزمة بنيوية تجعل أسباب الهشاشة دائمة، هذا فضلًا عن سبب اخر موازي لسبب نظام المحاصصة، وهو دور القوى والأحزاب السياسية التي لديها فصائل واذرع مسلحة وتفرض ارادتها بقوة السلاح وجعلت العراق ساحة لتصفية الحسابات، وبيئة خصبة للعنف والجريمة، وازاحة هيبة الدولة ومكانتها الطبيعية على المستوى الخارجي والداخلي(١٦).

وخلاصة مما سبق فأن ضعف النظام المؤسسي في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، كان نتيجة لسيطرة الاحتلال وغياب الوعي السياسي وغياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة، كما كان لتضيق المشاركة السياسية والشعبية الفعالة وتخلف البنى المؤسسية الرسمية الحديثة وسيادة البنى التقليدية (الطائفة والعشيرة.... الخ) بدلًا عنها وهو ما تستند اليه القوى السياسية العراقية من اجل فرض هيمنتها على النظام السياسي الأثر الذي خلق لنا ازمة الشرعية وانعدام الثقة المتبادلة بين الشعب والنظام والعنف السياسي واستعمال القوة المشروعة وغير المشروعة، لفرض الإرادة والبقاء في السلطة.

المطلب الثاني: انبثاق الحركة الاحتجاجية

من المعروف أن الدولة التي تعاني من الكثير من الازمات البنيوية، وتعاني من مشكلة في بناء الدولة- الامة، وشكل النظام السياسي، وعجزه عن الفاعلية والاستجابة للمتغيرات، تنبثق فيها حركة احتجاجية كبيرة ومتواصلة تؤشر على وجود هذه الازمات وغياب العدالة، وهذا ما حصل في العراق الذي إذ مر عقدان على تبني النظام الديمقراطي

لم يتمكن من تجاوز هذه الازمات ولم يتمكن من تجاوز المحاصصة، وهذا ما انعكس على النظام الذي تميز بالضعف والفساد المتغلغل في جميع جوانب الحياة السياسية.

وبناءً عليه فأن "ولادة الحركات الاحتجاجية تعد مؤشراً على وجود قلق مزمن داخل المجتمعات، وإنها عمليات تترجم انتقال النظام السياسي والاجتماعي إلى مرحلة التأزم الهيكلي ووجود حالة انسداد قصوى، الشيء الذي يدفع بالأفراد إلى الانخراط الواعي والطوعي في مسارات جماعية من أجل كسر الطوق الذي فرض عليهم، من قبل جهات انفردت بالقرار وتعمدت بناء نمط سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي مغلق لا يسمح للآخرين بالمشاركة، وهذا يأتي وسط حالة التشوه والهشاشة التي تعاني منها المؤسسات الوسيطة، كونها فشلت في إيجاد قنوات التواصل والتحاور بين النظام والجمهور، مما افضى إلى البحث عن ممارسات احتجاجية تكون خارج الدور التأطيري لهذه المؤسسات[١٧]".

يصنف الدكتور (فارس كمال نظمي)* الاحتجاجات في العراق إلى خمسة موجات، تمثلت الموجة الأولى في عام ٢٠١٠ والتي سميت بانتفاضة الكهرباء، في مدن الوسط والجنوب، أما الموجة الثانية، فتمثلت في (جمعة الغضب) في ٢٥ شباط/ ٢٠١١، وتمثلت الموجة الثالثة في عام ٢٠١٥، والتي حصل فيها التقارب بين الصدريين والمدنيين[١٨] أما الموجة الرابعة، فقد بدأت في عام ٢٠١٨، وهي لم تكن تحمل عنصر المفاجأة فقد سبقتها الكثير من الاحتجاجات المحلية المحدود[١٩].

واخيراً الموجة الاحتجاجية الخامسة والتي تمثلت باحتجاجات تشرين الأول/أكتوبر/ ٢٠١٩، والتي حملت شعار (نريد وطنًا) والتي ما زلنا نعيش اثارها وتداعياتها حتى يومنا هذا[٢٠].

وقد اعتمد الدكتور فارس كمال مجموعة من المعايير لتحديد هذه الموجات، من خلال قدرتها على تحشيد رأي عام، واحداث تغييرات فعلية فضلًا عن بعد قادتها عن التكتلات السياسية الكبرى[٢١].

وسيتم تناول هذه الموجات بشيء من التفصيل من ناحية أسباب انبثاقها والتحولات التي مرت بها:

أولًا: الموجة الاحتجاجية الأولى (٢٠١٠): شهد العراق أولى احتجاجاته ذات الطابع المدني والشعبي في عام ٢٠١٠، في زمن حكومة نوري المالكي، وكانت تطالب بالحرية المدنية، وكان السبب الرئيس لانطلاقها تفسير المادة الدستورية المتعلقة بحرية التظاهر حيث أصدرت وزارة الداخلية وقتذاك أنظمة جديدة وصفت بالمتعسفة ترمي إلى عرقلة حق التظاهر والاحتجاج، إذ يطالب البيان الذي صدر بموافقة السلطة منظمي التظاهر بالحصول على موافقة وزير الداخلية ورأي المحافظين قبل تقديم طلب إلى مديرية الشرطة قبل ٧٢ ساعة من المظاهرة، وخطورة هذه التعليمات الجديد إنها جاءت فضفاضة ولم تحدد المعايير التي لجأت اليها وزارة الداخلية التي على ضوؤها يسمح أو لا يسمح في ظلها التظاهر، الامر الذي يعطي السلطة الحق المطلق في تحديد من يحق له التظاهر وفق مزاجها الخاص[٢٢].

وفي ذات العام انطلقت احتجاجات أخرى كانت تحت عنوان (بغداد لن تكون قندهار) ردًا على قرار مجلس محافظة بابل الرامي إلى منع مهرجان بابل للفنون الشعبية، بسبب الفعاليات التي يتخللها المهرجان والتي عدت من قبل المحافظ مخالفة للشريعة، وثمة سبب اخر للاحتجاجات تمثل في اصدار مجلس محافظة بغداد قرارًا يفضي بإغلاق الحانات والملاهي الليلية، فانطلقت الاحتجاجات منددة بهذه القرارات التي اعتبروها مقيدة للحرية وتحاول اسلمة المجتمع عن طريق العنف والقوة، وتضمنت هذه الاحتجاجات مجموعة من المطالب أهمها اقالة امين بغداد لإخفاقه في تقديم المنجزات، والمطالبة بإصلاح الوضع السياسي ومكافحة الفساد، ولم يتضمن بيان منظمي التظاهرات الذين اطلقوا على انفسهم شباب ١٤ شباط أي رؤية سياسية سوى الدوران حول هذه المطالب[٢٣].

وعلى خلاف الحركتين الاحتجاجيتين اللتين انطلقتا في بغداد انطلقت حركة احتجاجية ثالثة في مدينة البصرة لتمتد إلى محافظات أخرى وحملت عنوان (انتفاضة الكهرباء) وهي احتجاجات شعبية شارك فيها الألاف من الشباب، على أثر نقص امدادات الطاقة الكهربائية وتردي ساعات التجهيز في مدن تصل درجة الحرارة فيها الخمسين مئوية، طالبت هذه الاحتجاجات بإقالة وزير الكهرباء ومحافظ البصرة، ووجهت بعنف مفرط من قبل قوات الامن مما أدى إلى مقتل وجرح الكثير من المحتجين، وظهر رئيس الوزراء (نوري المالكي) بعد هذه الحوادث ليصف المحتجين بالبعثيين والتكفيريين وأصحاب الاجندات الخارجية[٢٤].

وأصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) بيانًا طالبت فيه السلطات العراقية أن تكف عن منع الاحتجاجات السلمية، واعمال القتل والاعتقال والترهيب[٢٥].

ثانيًا: الموجة الاحتجاجية الثانية (٢٠١١): انطلقت هذه الموجة بالتزامن مع احتجاجات الربيع العربي التي انبثقت في البلدان العربية مطلع عام ٢٠١١، وتمكنت من كسر طوق الاستبداد واطاحت بالأنظمة الدكتاتورية[٢٦].

وتميزت الموجة الثانية بكونها اكثر تنظيمًا وثباتًا، ويعزى ذلك إلى دخول المنظمات ذات الطابع المدني كلاعب أساسي فيها، كما تطورت الخبرة الاحتجاجية للشباب[٢٧].

فهي لم تكن "حصيلة قرارات حزب أو أحزاب، وانما حصيلة جدل بين شبان لا يعرفون بعضهم، تحاورا كما كل حركات (الربيع العربي)، عبر وسائل التواصل الاجتماعي... بينهم وبين السلطة جدران من العزلة والغربة والحوار المفقود... لم يعرفوا المشاركة الحزبية، ولم يعرفوا الطاعة لم يوجههم حزب أو قائد كاريزما، وانما خرجوا بقرارات فردية نابعة من إحساس فردي بالضيم[٢٨]".

طالبت الاحتجاجات التي استمرت ثلاث سنوات بتوفير فرص العمل، وإلغاء المحاصصة، والمطالبة بتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبعد مواجهاتها بالقمع كشفت عن وجود خلل في بنية السلطة، التي اتخذت من المحاصصة قاعدة لبناء هذا النظام، فالانغلاق الذي يبديه النظام السياسي منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٣، لم يتمكن من ممارسة إصلاحات انية تمكنه من الفاعلية واستيعاب الاستياء المجتمعي المتصاعد على شكل احتجاجات أكثر تنظيمًا واتساعًا[٢٩].

وعلى ضوء ذلك يقول الدكتور فارس كمال نظمي: " إنَّ سلطة الأسلمة السياسية الحالية في العراق تعدّ بنية مغلقة غير قابلة للإصلاح الذاتي من داخلها، وهي تفترس نفسها بنفسها، دون أن تتمكن من الاستفادة والتعلم من أي تجارب سياسية أو آليات ديمقراطية مرّت بها، إذ يعزى ذلك إلى نزعتي الاستبداد والفساد اللتين تغلغلتا فيها حد التجذر النهائي[٣٠]".

وكالعادة توسعت رقعة الاحتجاج من ساحة التحرير إلى بقية المحافظات العراقية، إذ خرجت الحركة الاحتجاجية في ١٥ محافظة، ووحد المحتجون مطالبهم والتي كان في مقدمتها

الاجهاز على المشروعين الطائفي والعرقي واللذين اريد لهما ان يجسدا واقع العراق، والكف عن تدخل الحكومة في الهيئات المستقلة، وتحسين الواقع الخدمي، والقضاء على الفساد، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية والدعوة إلى تغيير مجالس المحافظات والمحافظين[٣١].

هذه الموجة الاحتجاجية استمرت مدة أطول من الموجة السابقة، إذ نظم الشباب صفوفهم كل يوم جمعة في بغداد والمحافظات، ويطلقون على كل جمعة اسم محدد مثل: (جمعة الشهداء) و (جمعة الغضب) و (جمعة الكرامة)[٣٢].

كان موقف السلطة كما هو معروف شيطنة الحركة الاحتجاجية، واتهام جهات خارجية بإثارتها، الامر الذي مهد لاستخدام العنف المفرط الذي تمثل في اطلاق الرصاص الحي، وعمليات الاعتقال والاختطاف، واخذ التعهدات بعدم الخروج بتظاهرة مستقبلًا، ومنع التغطيات الإعلامية والصحفية، ولعل من ابرز الشخصيات التي تعرضت للاغتيال وقتذاك هو الناشط والكاتب المسرحي، (هادي المهدي)، الذي اغتيل في بيته في بغداد، منطقة الكرادة[٣٣].

وعلى اثر عملية الاغتيال خرج المحتجون يوم الجمعة التي اسموها (جمعة هادي المهدي)، وبعد ذلك أصيبوا بخيبة آمل كبيرة جراء عدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم، رغم انتهاء مهلة المائة يوم التي وعد بها رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، لممارسة اصلاحاته واحداث تغيير في أداء الوزارات، لكن رغم ذلك هزت هذه الموجة المشهد السياسي برمته واحدثت سلسلة انشقاقات في الكتل السياسية، وتفكك وانقسام في مجالس المحافظات كما ان السلطة وجدت نفسها في موقع التابع للشعب[٣٤].

فضلًا عن ذلك ساهمت هذه الموجة بأثبات وتعزيز سلطة رقابية شعبية، جعلت السلطة تحسب حسابًا لها، كما ساهمت في زيادة وعي المواطنين بحقوقهم، والاهم من ذلك أنها مهدت لاحتجاجات ونشاطات لاحقة [٣٥]

وهذا ما حدث بالفعل، إذ خرجت احتجاجات بتاريخ ١٣/ آب/ ٢٠١٣، على اثر قانون شرعه مجلس النواب، يرمي إلى تخصيص امتيازات جديدة للنواب، نددت الاحتجاجات التي انطلقت في بغداد شارع المتنبي وتوسعت في بقية المحافظات، وكانت نتيجة للضغط الذي احدثته أن تراجع مجلس النواب عن هذا القانون[٣٦].

كما انطلقت حركة احتجاجية في المحافظات الغربية والشمالية (الانبار، ونينوى،

وصلاح الدين، وديالى، وكركوك) فضلًا عن أجزاء من بغداد، وشمال بابل، واستمرت لعامٍ كامل من ديسمبر/ كانون الأول/ ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣، عرفت هذه الاحتجاجات وطنيًا واعلاميًا بـ ((اعتصامات المنصات)) رافعة شعارات إصلاحية وسياسية، كان هدفها اصلاح وضع الحكم في العراق، والمساواة التامة بين العراقيين، والعدالة، والتوازن من دون تفريق على أساس طائفي وعرقي وتحسين الأوضاع المعيشية، وهناك مطالب لم يكن ممكنًا تحقيقها لأنها تحتاج إلى تعديل دستوري، وقانوني مثل المطالبة بإلغاء المادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب في العراق رقم (١٣) لسنة، ٢٠٠٥[٣٧].

ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الاحتجاجات هو اصدار مذكرة اعتقال بحق (محمود العيساوي)، مسؤول حماية وزير المالية حينها رافع العيساوي بجرائم خطيرة، ومن الأسباب الأخرى، هو استخدام الحكومة ملفات الفساد والإرهاب أو التلويح بها كوسيلة في قمع المعارضين أو الخصوم السياسيين، فضلًا عن انتهاكات حقوق الانسان في السجون العراقية[٣٨].

انتهت هذه الاحتجاجات نتيجة لاستخدام العنف المفرط، والذي وصل إلى استخدام البراميل المتفجرة، والاعدامات الميدانية مما أسفر عن مئات القتلى، في الحويجة والموصل والرمادي، بعد ان رفع نور المالكي شعار "انتهوا قبل ان تنهوا" والشعار الاخر ذو الحمولة الطائفية "هنالك معسكران هما معسكر الحسين الذي يضمه واتباعه ومعسكر يزيد قاصدًا المحتجين في المناطق الغربية[٣٩].

ونتيجة لهذه السياسية فقد رأت الجماعات المتطرفة ان الفرصة مؤاتيه للدخول على الخط، واشعال الحرب بين هذين المعسكرين معسكر ساحات الاحتجاج والنظام السياسي وهو بالفعل ما حصل.

ويعتقد الباحث (ستار جبار الجابري)، "إنه لولا التعامل السلبي مع تلك الحركة الاحتجاجية لما تمكن تنظيم (داعش) الإرهابي من استغلال تلك الفرصة الذهبية، التي استغل فيها قصور الأداء الحكومي في التعامل الوطني مع الاحتجاجات، وسيطر على ثلث مساحة العراق واجتاح اغلب المدن العراقية، من الموصل وصولًا إلى مشارف بغداد في يونيو (حزيران) ٢٠١٤[٤٠].

ثالثًا: الموجة الاحتجاجية الثالثة (٢٠١٥): انبثقت هذه الموجة في ظل حكومة حيدر

العبادي (٢٠١٤ - ٢٠١٨) إذ لم تختلف الأوضاع كثيراً، عما سبق، إذ تضاعفت مستويات الحرمان ومعدلات الفقر والبطالة، واستمر نهج المحاصصة في تسير العملية السياسية وازدياد نشاط الميليشيات والجماعات المسلحة وأصبح نهب المال العام السمة المميزة للنظام السياسي الغارق بنيوياً في الفساد والتبعية للخارج، وكان شعارها الأبرز (باسم الدين.. باگونا - سرقونا- الحرامية)[٤١].

انطلقت شرارة هذه الموجة من مدينة البصرة بشكل محدود وقوبلت بقمع أدى إلى مقتل الشاب (منتظر الحلفي)، بعد ذلك امتدت رقعة التظاهر إلى العاصمة بغداد ومحافظات أخرى، وجاءت على شكل تضامن مع محتجي البصرة، إذ طالب المحتجون في ساحة التحرير بمحاسبة الفاسدين، وإيجاد حلٍ لأزمة الكهرباء، وإنهاء المحاصصة الطائفية، الحد من امتيازات المسؤولين والدرجات الخاصة وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية[٤٢].

وبعد دخول زعيم التيار الصدري، (مقتدى الصدر) على خط الاحتجاج، وبعد انتهاء مهلته التي أعطاها إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي والتي كانت تتضمن ٤٥ يوماً، لتحقيق الإصلاحات، اتجهت الحركة الاحتجاجية إلى التصعيد، إذ دخل الصدر المنطقة الخضراء واعتصم فيها، فيما بقي اتباعه على أبوابها، وفي ٢٠ مايو (أيار) اقتحم المحتجون المنطقة الخضراء وسط بغداد، بعد إزالة الحواجز (الكونكريتية) وذلك عقب فشل البرلمان، في عقد جلسته للتصويت على الحكومة؛ لعدم اكتمال النصاب، واسفرت هذه العملية عن مقتل وجرح عدد من المحتجين[٤٣].

وحصل في ظل هذه الموجة التقارب بين الصدريين والمدنيين وتبعه التحالف بينهم وبين الحزب الشيوعي العراقي، وكان هذا التقارب يحاط بإطار نظري، ومن بين من تصدى لهذا التنظير الدكتور فارس كمال نظمي والدكتور الراحل، (فالح عبد الجبار)❖عالم الاجتماع العراقي، وكان هذا التقارب الذي جمع ضدين مختلفين يجري وفق مفهوم الكتلة التاريخية* الذي اقترحه أنطونيو غرامشي، وكان من المؤمل بحسب فارس كمال نظمي أن يتم وفق هذا التنظير انهاء حكم الدين السياسي، "إذ لا يمكن تشخيص المحركات السيكوسياسية للحركة الاحتجاجية الحالية بمعزل عن "الهيمنة الثقافية" Cultural Hegemony التي... مارستها الموجة الاحتجاجية الثالثة (بدأتها نخب مدنية ثم التحق بها الصدريون) ابتداءً من تموز ٢٠١٥

وحتى الانتخابات البرلمانية في أيار ٢٠١٨،فقد أفلحت هذه الهيمنة خلال السنوات الثلاثة الماضية في تحريك المخيال السياسي العام للمجتمع للانتقال النسبي من ايديولوجيا الطوائف والأعراق السياسية المنتجة للتطرف والفساد، إلى حوار مجتمعي واسع يتمحور حول قضايا الإصلاح والمواطنة وحرية التعبير والعدل الاجتماعي والوطن المشترك والحق العام"[٤٤]

وعلى الرغم من أن تلك الاحتجاجات تصدرتها الشعارات المطلبية، فأنها كانت ذات سمة سياسية، خصوصاً بعد دخول عامل زعيم التيار الصدري عليها، وهذا ما تبينه الشعارات المرفوعة مثل طرد السياسيين الفاسدين، ومحاكمة رئيس الوزراء نوري المالكي، ومهاجمة مجلس النواب[٤٥].

وانتهى مآل الموجة الثالثة بتحالف انتخابي بين الشيوعيين والصدريين (تحالف سائرون) وأدى هذا التحالف إلى تفكك وتفرق الجمهور الاحتجاجي، فأصبح قسم منهم جزءاً من السلطة بعد نصر انتخابي محدود (٤٥) نائباً في البرلمان، و (٦) وزارات، والقسم الاخر من القيادات غادر الساحة على آمل فكرة التغيير من الداخل، بالمقابل فأنها الجمهور الذي لم ينضوِ تحت راية حزبية معينة، فانه عبر عن احتجاجه بطريقة وصفت بالبائسة وهي مقاطعة الانتخابات باعتبارها غير شرعية، فهي الية لتدوير الوجوه نفسها وفي احسن الأحوال وجوه جديدة للأحزاب ذاتها[٤٦].

رابعًا: الموجة الاحتجاجية الرابعة (٢٠١٨): في إبريل/نيسان ٢٠١٨، وخلال الفترة الأولى انطلقت شرارة هذه الموجة من مدينة البصرة والتي استمرّت حتى شهر يونيو/حزيران، كانت معظمها صغيرة الحجم وسلمية وركزت على مظالم اجتماعية واقتصادية بعينها (مثل البطالة)، فعلى الرغم من كون مدينة البصرة تعد خزانة الثروة العراقية النفطية والغازية فضلًا عن موارد الموانئ التجارية، وثاني أكبر دائرة انتخابية للأحزاب السياسية الشيعية بعد بغداد، فأنها تعاني من إهمال وسوء إدارة، الامر الذي خلق شعوراً مختلطًا، بالاستحقاق والتهميش، وهو ذات الشعور الذي امتدّ إلى سكّان المناطق المحيطة في الجنوب، بسبب إحساسهم بالحرمان من ثرواتهم الطبيعية[٤٧].

كانت احتجاجات البصرة شعبية بامتياز، ومن رحم المعاناة، إذ لم يكن وراءها جهات

سياسية، وقوبلت محاولات ركوب الموجة من قبل الأحزاب بالرفض المطلق من خلال الجماهير، الذين رفعوا شعار (محد قادها ثورة شبابية)، انطلقت هذه الموجة بسبب عدم وجود مياهٍ صالحة للشرب، وانتشار حالات التسمم بين المواطنين، فضلًا عن التلوث البيئي، وهذه هي العواملُ الأبرز بعد البطالة(٤٨).

كما عبرت الاحتجاجات عن الإدانة واليأس من اصلاح أحزاب الأحزاب السياسية برمتها لوضع البلد، ومن هنا بدأت استعادة الوعي بالهوية الوطنية(٤٩).

كانت الموجات السابقة تنطلق بفعل عاملين أساسيين هما تصاعد الحرمان النسبي، وتنامي الهوية الوطنية، أما في ظل الموجة الرابعة، فهناك عوامل جديدة برزت تتمثل في تنامي الوعي الناقد، واشتداد الاغتراب السياسي، وتدهور الشرعية السياسية المدركة في اذهان الجماهير(٥٠).

كما حصل تطور كبير في هذه الموجة في سياق خطوات الاحتجاج، إذ بات المحتجون يحاصرون الحقول النفطية، ويغلقون طرق التجارة، والموانئ، والمنافذ الحدودية، فضلًا عن حرق القنصلية الإيرانية، ومقرات أحزاب الإسلام السياسي ومجالس المحافظات، الامر الذي يفسر على إنَّ العلاقة بين الشعب والحكومة انهارت تمامًا(٥١).

ووجهت هذه الاحتجاجات بالقمع والذي تمثل بأطلاق الرصاص الحي، والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه الساخنة، والاعتقال العشوائي، فضلًا عن قطع خدمة الانترنت ومنع التغطية الإعلامية والصحفية، وفرض حظر التجوال(٥٢).

خامسًا: الموجة الاحتجاجية الخامسة (٢٠١٩): جاءت هذه الموجة تتويجًا لسلسلة طويلة من الاحتجاجات السابقة، فهي حراك احتجاجي فريد من نوعه، إذ تميز بكونه أكثر شمولًا، واكثر قدرة على المطاولة وتنويع الأساليب، كما تميز هذا الحراك بالوعي الكبير لدى الشباب، جراء مشاركتهم الطويلة في الاحتجاجات والاستفادة من خبرة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها دول العالم العربي، إذ ارتبط هذا الحراك بشباب لم يعاصروا أي أيديولوجيا سابقة سوى معايشتهم لعصر الانحطاط السياسي، وتلاشي الهوية الوطنية، كان شعار هذه الموجة (نازل اخذ حقي، ونريد وطنًا)(٥٣).

ويمكن ان نضيف ميزة اخرى تميز هذه الحراك من إنه لأول مرة، استغنى عن دعم زعيم التيار الصدري (مقتدى الصدر)، مما دفع الأخير بأن يكون ضد الاحتجاج في نهاية المطاف.

فهذا الجيل، اعتمد على نفسه في التحشيد الجماهيري والإعلامي بعيداً عن الحاجة إلى التمترس خلف تيارات واحزب سياسية، كما بينت هذه الموجة ان المحتجون كانوا مناصرون لقيم الدولة ويؤمنون بالهوية الوطنية.

شمل الاحتجاج "نحو ١١ محافظة من أصل ١٨ يتشكّل منها العراق. الجنوب والوسط، الذي تهيمن الأحزاب الشيعية باسميهما على المناصب والوزارات، شكّلا العمود الفقري للتظاهرات. أما في الشمال والغرب، حيث المدن السنية الخارجة تواً من الحرب على "داعش"، فقد اعتُقل على الفور كل من حرض فيهما على التظاهر. أما الكرد فقد كانوا أساساً يتظاهرون، وإن لم يكن تحت المطالب والشعارات ذاتها[٥٤]".

أما دواعي انطلاق هذه الموجة فأنها" تكمن في الاحتقان الذي تولد من خلال المظالم والإقصاء والتهميش وكبت الحريات، الأمر الذي أدى إلى تحطيم الثقة وجسورها بين النظام والمجتمع. كما كان للانحدار في المجال الاقتصادي وللفساد المالي والإداري[٥٥]".

فضلًا عن أن هناك أسباب أخرى مباشرة ساهمت بانطلاق هذه الموجة مثل حملة إزالة العشوائيات وتهديم المنازل، والمحلات دون تقديم البدائل، ونقل العقيد (عبد الوهاب الساعدي) قائد قوات مكافحة الارهاب، من قبل رئيس الوزراء آنذاك (عادل عبد المهدي)، إلى موظف اداري في وزارة الدفاع، وكان للأخير جمهور واسع إذ عدوه بطلًا قومياً كان له الدور الكبير في تحرير الموصل ومحاربة الإرهاب، والسبب الأقوى الذي تمثل في طريقة تعامل قوات الامن مع حملة الشهادات العليا المطالبين بالتعيين، إذ تم استخدام خراطيم المياه والضرب بالعصي، وكان من بين الطلاب نساء، تعرضن للضرب والدفع عن طريق المياه الساخنة، وهكذا حلت عبارة أريد وطنًا محل عبارة أريد عملًا، وهكذا انطلقت هذه الموجة التي ما زلنا نعيش تداعياتها حتى يومنا هذا، ومرت بتحولات من احتجاجات إلى اعتصامات واضراب نقابي واخيراً عصيان مدني[٥٦].

وحملت هذه الموجة مجموعة مطالب كان أهمها:[٥٧]".

١- اقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتشكيل حكومة أنقاذ وطني.

٢- الغاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية.

٣- اجراء انتخابات برلمانية مبكرة ووفق قانون انتخابي جديد.

٤- حصر السلاح بيد الدولة، وإلغاء جميع مظاهر التسلح وعسكرة المجتمع.

٥- تعليق العمل بالدستور الحالي وسن دستوري عراقي جديد.

٦- الغاء الامتيازات التي منحتها أحزاب السلطة لاتباعها من قبيل الخدمة الجهادية وقانون رفحاء ومراجعة وتدقيق من تم شمولهم بقانون السجناء السياسيين.

٧- ابعاد المؤسسة الدينية عن التدخل في السياسة.

٨- كذلك كان من جملة مطالبها الاستقلال السياسي عن أي محور أقليمي أو دولي؛ لانه لا يمكن تحقيق اصلاح سياسي في ظل طبقة سياسية يتم التحكم فيها من الخارج وفي ظل اقتسام المغانم بين الفصائل المسلحة والجماعات الدينية في الداخل.

أما عن القوى الفاعلة في احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩ فتتمثل في:[٥٨]

"أ- أغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعياً.

ب- أغلبية شبابية تمتاز بالحماس الثوري والفاعلية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يشكلون مع الفئة الأولى ٪ ٩٠ من عدد المحتجين.

ج- فئات أخرى يغلب عليها النزعة الدينية الشكلية السلوكية غير مسيّسة أو مؤدلجة.

د- جماعات صغيرة تنتمي إلى أحزاب شيعية إسلامية معارضة (تيار الحكمة وكتلة النصر والصدريين) ربما خرجت بشكل فردي غير ممنهج بغيّة تحقيق مصالح خاصة بها.

هـ- مجموعات صغيرة تنتمي لأحزاب تقليدية منها اليساري والليبرالي والقومي ترى انسجام شعاراتها مع عفوية الحراك الشبابي المناهضة لسياسات المحاصصة وانعدام العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة والسلطة من قبل الأحزاب الساندة للحكومة".

قُمعت هذه الاحتجاجات بطريقة خشنة وبعنف مفرط إذ تم استخدام الرصاص الحي، والقنص المتعمد، والقنابل المسيلة للدموع التي تم اطلاقها بشكل افقي وباتجاه رؤوس

المحتجين، وقطع العراق عن عالمه الخارجي، عن طريق قطع شبكة الانترنت والاتصال، وتحطيم المؤسسات الإعلامية والصحفية، ولم تسفر التحقيقات التي أعلنتها الحكومة حول قتل المحتجين عن أي شيء سوى التسويف والمماطلة،[٥٩] إذ وصل عدد القتلى بحسب منظمات دولية وحقوقية إلى ٢٥.٩٨٤ جريحًا، و ٧٣٧ قتيلًا، و ٢.٨٢٧ معتقلًا[٦٠].

هذا فضلًا عن دور جماعة "القبعات الزرق"❖ التابعة إلى زعيم التيار الصدر، مقتدى الصدر، والتي كانت مسؤولة عن الكثير من اعمال العنف بحق المحتجين، واستطاعت هذه الجماعة فض احتجاجات ساحة التحرير بالعنف والقوة، بعد أن رفضت الساحات ترشيح (محمد توفيق علاوي) لرئاسة الوزراء وردّدوا شعارات ضد علاوي والصدر، قائلين: "علاوي مرفوض وكذلك حزبه". فانقلب الصدر على المحتجين، ووقف إلى جانب الحكومة هذه المرة، وكان محمد توفيق علاوي مرشح مقتدى الصدر[٦١].

وبعد اعلان استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في نهاية تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٩، عمت الفرحة الكثيرين، لكن ساحات الاحتجاج أكدت ديمومتها. وأصبحت المطالب تتلخّص بمحاسبة قتلة المحتجين، وحصر السلاح بيد الدولة، ومحاسبة كل من تورّط بملفات فساد، إقرار قانون انتخابي جديد، تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة عملية الانتخابات المؤقتة، ومطالب خدميّة أخرى، غير ان الاحتجاج بدأ يفقد زخمه بسبب العنف المفرط، وعمليات الترهيب والترغيب التي استهدفت الفاعلين فيه، فضلًا عن عامل اخر تمثل بدخول فيروس "كورونا" إذ عمّ الخوف من الموت بالحمى والسعال ونقص الأوكسجين في بلد يعاني قطاعه الصحي انهياراً قلّ نظيره وهكذا خمدت هذه الموجة وصارت تظهر بشكل تجمعات صغيرة تنشط بين الفينة والأخرى بمطالب لا تختلف كثيراً عن سابقاتها[٦٢].

ولعل العامل المشترك بين كل هذه الموجات هو انطلاقها في مناطق وسط وجنوب العراق معقل الإسلام السياسي الشيعي، ومواجهتها بالعنف المفرط، وعمليات القتل والاعدام الميداني والخطف، وتساميها عن الطائفية وتوحدها تحت ظل الهوية الوطنية.

واثبتت هذه الاحتجاجات هشاشة وفشل بنية النظام السياسي العاجزة عن الفاعلية وإتاحة المشاركة، الامر الذي يجعل العملية السياسية مهددة بالانهيار في أي ووقت، خصوصاً مع إصرار أحزاب الإسلام السياسي والأحزاب التقليدية، على خطابها الطائفي

والارتكاز على المظلومية التاريخية دون تحقيق انجاز يذكر، فهذا الخطاب لم يعد مقنعًا للجماهير، مما أدى إلى توسيع الفجوة بينه وبينها، هذا الفجوة ملأها حضور العنف بكل اشكاله، الامر الذي جعل النظام اكثر هشاشة وكان حضور العنف تعويضًا عن غياب مشروع وطني متبنى من قبل الأحزاب والقوى السياسية، فهي قائمة دائمًا على اللعبة الصفرية في العلاقات فيما بينها وتتخذ طابع صراعي نتيجته لسعيها لتحقيق الربح الكامل.

وفي المحصلة كشفت الحركة الاحتجاجية عن هشاشة بنية النظام وانعدام فاعليته، وشخصت بتساميها عن المطالب الخدمية، على أن المشكلة أكبر من مشكلة حكم بل المشكلة مشكلة نظام سياسي يعيش فصوله الأخيرة ويتسم بكل سمات الأنظمة الفاشلة، وهو بحاجة إلى هزة كبيرة بمستوى المعضلة التي يقع فيها هذا النظام.

الخاتمة والاستنتاجات:

من مؤشرات هشاشة النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٥، هو عجزه على إدارة الازمات تلك الازمات التي نعيش ترسباتها حتى اليوم والتي تتمثل في أزمة الهوية، والشرعية، والتغلغل، وأزمة التوزيع، والاندماج والمشاركة، الامر الذي أدى إلى انفراط الثقة بالنظام السياسي بعد عجزه المستديم عن الفاعلية ومعالجة الازمات لأكثر من عقد ونصف.

فمن المؤكد أن الدولة التي تعيش كل هذه الازمات، تنبثق فيها حركة احتجاجية تعبر عن سخطها وتؤشر على وجود أزمات مستديمة يقابلها عجز بنيوي في النظام السياسي، وهكذا عبرت الحركة الاحتجاجية في العراق التي انبثقت في عام ٢٠١٠ وصولًا إلى عام ٢٠٢٠، عن وجود تأزم هيكلي وحالة انسداد قصوى يعيشها هذا النظام، وقد أدركت الحركة الاحتجاجية وفقًا لنظرية التراكم السياسي.

إنَّ المشكلة تتمثل في النظام السياسي الذي بني على أسس خاطئة تدمر الهوية وكل أسس الدولة، وبذلك تجاوزت الحركة الاحتجاجية المشاكل الخدمية والمطلبية وصارت تنادي بتغيير النظام السياسي وتعديل الدستور لتجاوز حالة الانفراد بالسلطة وتجاوز النمط السياسي والاجتماعي المغلق والذي لا يستوعب المشاركة، وسط حالة التشوه التي تعيشها القنوات الوسيطة، فانعدام فاعلية النظام عن تلقي المخرجات هو من افضى في النهاية إلى ممارسات احتجاجية كانت خارج الدور التأطيري لمؤسسات الدولة.

التوصيات:-

١: ضرورة أعادة كتاب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، إذ أنه كتب بطريقة مستعجلة وفي ظل واقع أمني واجتماعي وسياسي هش، فإعادة كتابة الدستور قد تساعد على فك الاختناقات والانسدادات التي تعاني منها العملية السياسية في العراق، وهذا يتطلب إرادة وطنية حقيقية تقدم تنازلات لصالح بناء الدولة الامة. ويكون ضمن تعديلات كتابة الدستور الغاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتخليصه من العبارات الطائفية والمكوناتية على أن يتحدد شكل نظام الحكم وفق الإرادة الشعبية.

٢: الابتعاد عن تشكيل الحكومات وفق آلية المحاصصة والتوافق إذ يؤدي ذلك، إلى صعود طبقة سياسية منعدمة الكفاءة والتخصص في العمل السياسي وهذا يتعلق بالنقطة الأولى التي تتعلق بإعادة كتابة الدستور بالشكل الذي يؤدي إلى انبثاق قاعدة برلمانية بإمكانها تشكيل الحكومة بعيداً عن اسوار التحاصص والتوافق.

٣: ضرورة إيجاد طبقة وسطى مستنيرة من شأنها تهذيب مطالب المحتجين وقيادتهم وتكون قناة تواصل بينهم وبين النظام السياسي وتحقق ما يعرف بالهيمنة الثقافية.

٤: ضرورة تطبيق قانون الأحزاب السياسية؛ والذي بدروه يكشف مصادر تمويلها ومنع وجود السلاح بيدها وإلغاء كل مظاهر العسكرة وتجريم الخطاب الطائفي والعنصري.

٥: تعزيز ثقافة المشاركة السياسية وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمع لأغراض سياسية، وذلك يتأتى من خلال برامج تنموية وخلق حالة من الرضا الشعبي عن طريق إنجازات الحكومة على صعيد الاقتصاد والسياسة، الامر الذي يمكنها من كسب ولاء المواطن.

هوامش البحث

(١) ينظر: أياد العنبر وحسين علي الأسدي، الدولة الهشة وبناء السلم الأهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجًا، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد (٣٥)، النجف، ٢٠١٧، ص ١٢٨

(٢) التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج اوروبي جديد، (بحث منشور بدعم) التعزيز الأوربي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، والمعهد الجامعي الأوربي في سان دومينيكو دي فيسولي ، ٢٠٠٩ ، ص١٧

(٣) سلطان جاسم النصراوي، مسارات العراق في مؤشر الدولة الهشة، بحث منشور على مركز الفرات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بحث متاح على الانترنت، عبر الرابط: http://fcdrs.com/economical/1569 ٢٠٢٢/٠٥/١٦.

(٤) نقلًا عن: باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة، ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص: ٤ – ٥.

(٥) نبيل حسين، مؤشرات الدولة الهشة في الرأي العام العربي، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٧) المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، ٢٠١٩، ص: ١١٦.

(٦) وائل نعمة، عام على التحرير، جريدة المدى، العدد ٤٣٢٦، ٢٠١٨، ص: ٤.

(٧) اياد العنبر، العراق: الحل في القتل الرحيم، مقال منشور على موقع قناة الحرة عراق، عبر الرابط المختصر: https://cutt.us/B5sLh ٢٠٢٢/٠٥/١٦.

(٨) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/ ٢٠٢٢/٠٥/١١.

(٩) علي الهاشمي الدولة الرخوة، هل العراق انموذجًا، مركز الاعلام الدولي، متاح على الانترنت، عبر الرابط: http://imhussain.com/section31/2848 ٢٠٢٢/٠٥/١٦.

(١٠) منى علمي، قراءة في مساعي دمج «الحشد الشعبي» بالقوات العراقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٣٨٩، ١٣٠ابريل، ٢٠١٨.

(٦) توميد فتاح، مؤشرات الدولة الفاشلة في العراق والتدخلات الإقليمية، في مجموعة باحثين، استراتيجية التحول إلى الدولة الفاعلة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المعهد العراقي للحوار، بغداد، ٢٠٢١، ص: ٣٣١.

(١٢) عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (٤٤ – ٤٥) المجلد ١١، ٢٠١٩، ص: ٧٩.

(١٣) منظمة مراسلون بلا حدود، ترتيب حرية الصحافة في عام ٢٠٢٢، ملف العراق، متاح على الأنترنت عبر الرابط: https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82 ٢٠٢٢/٠٥/١٧.

(١٤) نفس المصدر.

(١٦) نقلًا عن سمير دهيرب، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٩.

(١٧) سيف حيدر وهاب، الحراك الاحتجاجي ومستقبل التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣(أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢، ص: ٩٠.

❖ باحث عراقي حاصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس ولديه هدة مؤلفات حول الحركة الاحتجاجية في العراق.

(٤) فارس كمال نظمي، سيكلوجيا الاحتجاج في العراق(أفول الأسلمة بزوغ الوطنياتية)، الطبعة الأولى دار سطور، بغداد، ٢٠١٧، ص: ١٠.

(١٩) فارس كمال نظمي، الشيعة العراقية السكانية وعرقنةُ الصراع السياسي: مقاربة لديناميات الموجة الاحتجاجية الرابعة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، عبر الرابط: https://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=607161 ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

(٢٠) فارس كمال نظمي وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: ٧.

(٢١) علي عبد الهادي المعموري، مجموعة باحثين، السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦.

(٢٢) نفس المصدر، ص: ٢١.

(٢٣) سعد سلوم، تحت نصب الحرية: كل ما هو صلب يتحول إلى أثير، مقال منشور على الانترنت، عبر الرابط: https://lb.boell.org/ar/2012/10/18/tht-nsb-lhry-kl-m-hw-slb-ythwl-l-thyr ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

(٢٤) عادل البياتي، انتفاضة الكهرباء، مقال متاح على الانترنت، عبر الرابط: https://cutt.us/JGVfR ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

(٢٥) منظمة هيومن رايتس ووتش، يجب الكف عن منع المظاهرات، بيان منشور على موقع المنظمة، عبر الرابط: hrw.org/ar/news/2010/09/17/240613 ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

(٢٦) علي عودة العقابي، الحراك الشعبي الواسع (التغيير في البلدان العربية دراسة في الأسباب والنتائج) دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، ٢٠١٣، ص:٧٧.

(٢٧) جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، الطبعة الأولى، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧.، ص: ١٩٤.

(٢٨) زهير الجزائري، يوميات الألم والغضب، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، ٢٠٢٠، ص: ١٣ - ١٤.

(٢٩) جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩٦.

(٣٠) فارس كمال نظمي، الشيعة العراقية السكانية وعرقنةُ الصراع السياسي: مقاربة لديناميات الموجة الاحتجاجية الرابعة، مصدر سبق ذكره.

(٣١) خالد النعيمي، كي لا تسرق الثورات (دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية)، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤، ص:٤٨.

(٣٢) جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩٧.

(٣٣) جاسم الحلفي، مصدر، سبق ذكره، ص: ١٩٨.

(٣٤) زهير الجزائري، يوميات الألم والغضب، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤ – ١٥.

(٣٥) جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩٨.

(٣٦) علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق الجذور والفاعلون، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤.

(٣٧) ستار جبار الجابري، الاحتجاجات الشعبية في العراق التاريخ والدوافع، مجموعة باحثين، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩ – ٢٠٢٠، هل تفرض افقًا للدولة المدنية، الطبعة الأولى، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات المتحدة، ٢٠٢٠، ص: ٢١.

(٣٨) ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية واثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٠) يناير (كانون الثاني) ٢٠١٥، ص: ١٤.

(٣٩) عبد الوهاب القصاب، الانتفاضة العراقية.. الدوافع والمآلات، مقال منشور على موقع العربي الجديد، عبر الرابط:https://cutt.us/MwgLE ٢٠٢٢/٠٦/٠٥

(٤٠) ستار جبار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤.

(٤١) جاسم الحلفي الحركات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٢.

(٤٢) عامر حسن فياض، أسئلة في البعد السياسي لمعادلة التظاهر والإصلاح، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٧٨ – ٣٧٩، بغداد تشرين الثاني، ٢٠١٥، ص: ١٠.

(٤٣) ستار جبار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥.

* طرح المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، مفهوم ((الكتلة التاريخية)) مقترحًا قيام تحالف بين قوى الإصلاح من ماركسيين وليبراليين في شمال إيطاليا، المتقدم صناعيًا، والقوى المسيحية، المسيطرة على جنوب إيطاليا، المتخلف اقتصاديًا؛ سعيًا لنهضة شاملة تحقق الوحدة الإيطالية. ينظر، نقلًا عن فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق، الطبعة الأولى، دار سطور، بغداد، ٢٠١٧، ص: ١٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص: ١٤٤.

(٤٥) ستار جبار مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦

(٤٦) زهير الجزائري، يوميات الألم والغضب، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧.

(٤٧) صفاء خلف، العراق ما بعد ((داعش)) أزمات الافراط بالتفاؤل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية و دار معنى، بغداد، ٢٠١٩، ص: ٢٠٤.

(٤٨) علي حمود الطاهر، احتجاجات البصرة، المشكلات والحلول الممكنة، (مجموعة باحثين) السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢١٧.

(٤٩) ستار جبار، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٠.

(٥٠) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، العوامل المنبئة بسلمية السلوك الاحتجاجي أو عنفيته، دارسة ميدانية، في احتجاجات البصرة، (مجموعة مؤلفين) السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٥١) صفاء خلف، العراق ما بعد ((داعش)) أزمة الافراط بالتفاؤل، مصدر سبق ذكره، ص: ٢١٧-١١٨.

(٥٢) ستار جبار، مصدر سبق ذكره، ص: ٣١.

(٥٣) فارس كمال نظمي: باحث وكاتب عراقي مختص بموضوعات الاحتجاج والحرمان النسبي والعدالة الاجتماعية، مقابلة شخصية، بتاريخ ١٩/ أيار/ ٢٠٢٢، بغداد.

(٥٤) عمر الجفال، تظاهرات تشرين العراقية: ثابت السياسة وتحوُّل المجتمع، مقال منشور، على موقع السفير العربي، عبر الرابط المختصر: https://cutt.us/vkDiY ٢٠٢٢/٦/٦.

(٥٥) هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق الأسباب والتداعيات، تقرير منشور على موقع، مركز السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، https://makingpolicies.org/ar / إسطنبول- تركيا، ص:٤.

(٥٦) زهير الجزائري، يوميات الألم والغضب، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤ - ٢٥.

(٥٧) حسين كريم العامل، احداث انتفاضة تشرين العراقية، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، ٢٠٢١، ص: ٢٨ - ٢٩.

(٥٨) نقلًا عن، هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق (الأسباب والتداعيات) مركز السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، إسطنبول - تركيا، تقرير منشور على شبكة الانترنت،عبر الرابط: http://www.makingpolicies.org/ar/ ص: ٩.

(٥٩) تمارا كاظم الاسدي، وسالي سعد محمد، ثورة أكتوبر (دراسة لقضية وطن) الطبعة الأولى، دار آشور بونيوبال، بغداد، ٢٠٢٠، ص: ٤١ - ٤٢.

(٦٠) مركز الاورومتوسطي لحقوق الانسان (العراق انتهاكات بلا رادع) متاح عبر الرابط: https://euromedmonitor.org/ar/article/3911/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82..-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9 ٢٠٢٢/٠٥/١٧.

❖ أعلن مقتدى الصدر تأسيس هذا التشكيل في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، عندما اندلع الحراك الشعبي ضد الحكومة.

(٦١) من هم أصحاب "القبعات الزرق"؟، تقرير منشور على موقع، بي بي سي نيوز، متاح على الانترنت، عبر الرابط، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51384283 ٢٠٢٢/٠٦/٠٦.

(٦٢) ينظر: عمر الجفال، تظاهرات تشرين العراقية: ثابت السياسة وتحوُّل المجتمع، مصدر سبق ذكره، و حسين كريم العامل، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥٠.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

١. باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة، ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

٢. باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة، ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

٣. تمارا كاظم الاسدي، وسالي سعد محمد، ثورة أكتوبر (دراسة لقضية وطن) الطبعة الأولى، دار آشور بونيوبال، بغداد، ٢٠٢٠.

٤. توميد فتاح، مؤشرات الدولة الفاشلة في العراق والتدخلات الإقليمية، في مجموعة باحثين، استراتيجية التحول إلى الدولة الفاعلة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المعهد العراقي للحوار، بغداد، ٢٠٢١.

٥. جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، الطبعة الأولى، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧.

٦. حسين كريم العامل، احداث انتفاضة تشرين العراقية، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، ٢٠٢١.

٧. خالد النعيمي، كي لا تسرق الثورات (دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية)، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، بيروت.

٨. زهير الجزائري، يوميات الألم والغضب، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، ٢٠٢٠.

٩. صفاء خلف، العراق ما بعد ((داعش)) أزمات الافراط بالتفاؤل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية و دار معنى، بغداد، ٢٠١٩.

١٠. علي عودة العقابي، الحراك الشعبي الواسع (التغيير في البلدان العربية دراسة في الأسباب والنتائج) دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، ٢٠١٣.

١١. فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق (أفول الأسلمة بزوغ الوطنياتية)، الطبعة الأولى دار سطور، بغداد، ٢٠١٧.

١٢. مجموعة باحثين، السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، تحرير فارس كمال نظمي، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة (سلسلة دراسات فكرية)، بيروت، ٢٠٢٠.

١٣. مجموعة مؤلفين، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، هل تفرض افقًا للدولة المدنية، الطبعة الأولى، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات المتحدة، ٢٠٢٠.

ثانيًا: البحوث والمجلات:

١. إياد العنبر وحسين علي الأسدي، الدولة الهشة وبناء السلم الأهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجًا، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد (٣٥).

٢. ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية واثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٠) يناير (كانون الثاني) ٢٠١٥.

٣. عامر حسن فياض، أسئلة في البعد السياسي لمعادلة التظاهر والإصلاح، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٧٨ - ٣٧٩، بغداد تشرين الثاني، ٢٠١٥.

٤. عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (٤٤ - ٤٥) المجلد ١١، ٢٠١٩.

٥. نبيل حسين، مؤشرات الدولة الهشة في الرأي العام العربي، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٧) المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، ٢٠١٩.

ثالثًا: الرسائل والاطاريح:

١- سيف حيدر وهاب، الحراك الاحتجاجي ومستقبل التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢.

رابعًا: شبكة الانترنت:

١. سعد سلوم، تحت نصب الحرية: كل ما هو صلب يتحول إلى أثير، مقال منشور على الانترنت، عبر الرابط: https://lb.boell.org/ar/2012/10/18/tht-nsb-lhry-kl-m-hw-slb-ythwl-l-thyr ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

٢. سلطان جاسم النصراوي، مسارات العراق في مؤشر الدولة الهشة، بحث منشور على مركز الفرات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بحث متاح على الانترنت، عبر الرابط: http://fcdrs.com/economical/1569 ٢٠٢٢/٠٥/١٦.

٣. فارس كمال نظمي، الشيعة العراقية السكانية وعرقنةُ الصراع السياسي: مقاربة لديناميات الموجة الاحتجاجية الرابعة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، عبر الرابط: https://www.ahewar.org/DEBAT/s.asp?aid=607161 ٢٠٢٢/٠٦/٠٤.

٤. هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق (الأسباب والتداعيات) مركز السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، إسطنبول - تركيا، تقرير منشور على شبكة الانترنت، عبر الرابط: http://www.makingpolicies.org/a